مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

سبتمبر 2022

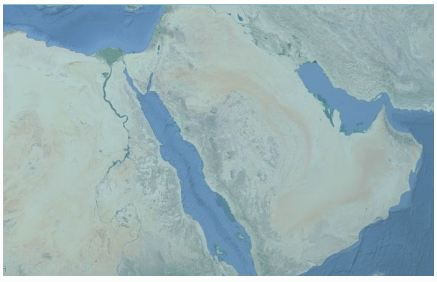

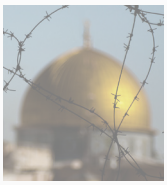

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
مفهوم الأمن القومي

نظريات
نظرية النخبة

قراءة
خلفيات التصعيد العسكري
بين أذربيجان وأرمينيا

تقارير
النفوذ الإيراني في
الحسكة السورية

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

مفهوم الأمن القومي

يعني مفهوم الأمن القومي، بمعناه التقليدي الواسع، تأمين البلاد والشعب وحمايتها من الأخطار، والعدوان الخارجي من خلال القوات المسلحة، والحفاظ على أسرار الدولة. وقد كان المفهوم يركِّز على الدولة بشكلٍ عام، والقوات المسلَّحة والتحدِّيات العسكرية غالبًا. وهذا المفهوم التقليدي للأمن القومي يتمحور حول عدد من المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بحفظ وحدة البلاد، وصيانة أمنها، واستقرارها، والدفاع عن سيادتها في وجه العدوان الخارجي، والأخطار العسكرية. وبسبب طبيعة التصور عن التهديدات المرتبطة بالأمن القومي آنذاك، فقد ارتبط المفهوم إلى حد بعيد بالقوة القهرية للدولة، وهذا المفهوم المحدود لا يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية، والتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، خلال العقود الماضية، كالعولمة، وتغير المناخ، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأوبئة...إلخ؛ لذا تطوَّر مفهوم الأمن القومي بشكل كبير ليتكيَّف مع التحديات الجديدة ويتجاوب معها.

ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بالأمن القومي، كالأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن السياسي، وأمن الطاقة، وأمن المجتمع،...إلخ؛ لأن الأمن القومي يستلزم الدفاع وحماية سلسلة من المصالح الجيو-سياسية والاقتصادية والأمنية، فإنه لا يؤثِّر فقط على السياسة الدفاعية للبلاد، بل على السياسة الخارجية أيضًا. بالإضافة إلى غيرها من السياسات الرسمية في البلاد؛ لذا يُنظر إلى هذه السياسات على أنها تُعزِّز بعضها بعضًا، وليست في صراع صفري.

نظريات

نظرية النخبة

تهدف نظرية النخبة إلى وصف علاقات القوة في المجتمع وتفسيرها، وتشير إلى أن المجتمع ينقسم إلى قسمين؛ العامَّة أي جمهور الشعب، والأقليَّة الحاكمة التي تتركَّز بيدها السلطات السياسية، وعملية اتخاذ القرارات، وفرْضها على كامل المجتمع. والهدف الأساسي من هذه النظرية إيجاد تفسير علمي لحقيقة، أنه بغض النظر عن المكان والزمان، ففي كل المجتمعات، تتركَّز غالبية الموارد في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد، الذين يوظِّفونها لممارسة السلطة على بقية السكان. وتشكِّل هذه النظرية الإطار النظري الذي يركِّز على عاملين أو فكرتين رئيستين؛ الأولى: التعامل مع شؤون المجتمع بشكل أفضل، من خلال مجموعة فرعية صغيرة من أعضائه، والثانية: لا مفر من مثل هذا الترتيب في المجتمعات الحديثة.

وقد طوِّرتْ هذه النظرية من قبل علماء وباحثين إيطاليين في المدة، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واكتسبت أهمية كبيرة، سريعًا، في العلوم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتوسَّعت لتشمل الفئة النافذة التي تحكم من خارج المظاهر الرسمية، أو المؤسسات الدستورية، والتي تُعدُّ، في هذا السياق، أقلية صغيرة، حيث تتكون من أعضاء النخبة الاقتصادية، وشبكات رسم السياسات العامة، وهي تمتلك أكبر قدر من السلطة، وهذه السلطة مستقلة عن عملية الانتخابات الديمقراطية في الدولة، ويستطيع أعضاء هذه النخبة على ممارسة سلطة كبيرة على القرارات السياسية، والشركات، والحكومات، من خلال المناصب التي يشغلونها في الشركات، أو مجالس إدارتها، أو الدعم المالي للمؤسسات الكبيرة، أو المناصب التي يتبوَّونها في مراكز الفكر، أو مجموعات مناقشة السياسة...إلخ.

قضايا

خلفيات التصعيد العسكري بين أذربيجان وأرمينيا

شهد شهر سبتمبر الماضي جولة جديدة من التصعيد العسكري بين أذربيجان وأرمينيا، وخلَّفت ما يزيد عن 50 قتيلًا أذربيجانيًا وحوالي 200 قتيلًا من الجيش الأرميني، وقد تبادل الطرفان الاتهامات بشأن المسؤولية عن هذا التصعيد المتكرر في الاشتباكات العسكرية، حيث قالت أذربيجان: إن يريفان تواصل بشكل مُكثَّف انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي الذي عُقِدَ عام 2020 برعاية روسيّة، في حين ادَّعتْ أرمينيا أن أذربيجان هي التي تسعى إلى التصعيد المستمر معها، وقد توالتْ ردود الفعل الإقليمية والدولية نتيجةً لهذا التطوُّر الخطير، حيث أعلنت روسيا عن مبادرتها لوقف إطلاق النار مشيرةً إلى أنها تتوقَّع احترام الاتفاق الذي أبرِمَ مع الأطراف المعنية بهذا الشأن. وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عن قلقه العميق تجاه هذا التطور، ودعا المتحدث الرسمي باسمه إلى اتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وحل أي قضايا معلَّقة بين الأطراف المعنية، من خلال الحوار، كما حثَّ الجانبين على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي أبرمتْ سابقًا.

وقد تواصل رئيس الوزراء الأرميني مع كلٍ من فرنسا، والولايات المتحدة، وروسيا للتدخُّل؛ فردَّ الجانب الفرنسي برفع الملف إلى مجلس الأمن، الذي ترأسه باريس حاليًا، كما طالب الجانب الأمريكي بوقف إطلاق النار، مشيرًا إلى "النزاع بين الطرفين حول إقليم قره باغ". وقد انتقدت أذربيجان الموقف الأمريكي بشدة، مُذكِّرة أن الإقليم ليس بمحلّ تنازع؛ لأنه يتبع لأذربيجان بحكم القانون الدولي.

وقد أعلنت تركيا دعمها لموقف أذربيجان في التصعيد الأخير، ودعتْ الجانبَ الأرميني إلى الالتزام باتفاق عام 2020، في حين أشارت إيران، الحليف التقليدي لأرمينيا، إلى أن الأمن القومي الأرميني مسألةٌ في غاية الأهمية لطهران.

وتُعدُّ هذه الجولة من التصعيد من أعنف الاشتباكات، حيث أسفرتْ، بحسب بعض التقارير، عن تقدُّم القوات الأذربيجانية في بعض المناطق، داخل الأراضي الأرمينية. وتشير أذربيجان إلى أن أرمينيا كانت تكدِّس الأسلحة في بعض المناطق على الحدود، ما يبدو أنه استعدادٌ لتصعيد آخر، قبل أن تقوم باستفزاز الجانب الأذربيجاني. كما يُعدُّ التصعيد الأخير استكمالًا للتصعيد الذي وقع في شهر أغسطس الماضي، حيث أسفرت عن استعادة أذربيجان مزيدًا من الأراضي التابعة لها، والتي تقع تحت الاحتلال الأرميني، منذ حوالي ثلاثة عقود.

ويُذكر أن الطرفين قد دخَلَا في حرب عنيفة، عام 2020، وقد امتدت حوالي ستة أسابيع، وأدَّتْ، للمرة الأولى منذ حوالي 30 عامًا، إلى تحرير أذربيجان لجزء كبير من أراضيها، التي ظلَّت تحت الاحتلال الأرميني، طوال تلك المدة، وذلك نتيجة للدعم الذي كانت يريفان تتلقاه من روسيا وإيران. بالإضافة إلى الدول الغربية، على رأسها الولايات المتّحدة وفرنسا.

وقد نجحت أذربيجان، بدعم عسكري تركي عبر مُسيّرات بيرقدار (تي بي2)، والتزام سياسي ودبلوماسي، من هزيمة أرمينيا عام 2020، كما دخلت إسرائيل على خط النزاع لتدعم أذربيجان في وجه التدخلات الإيرانية، وأسفرت المعركة عن شبه استسلام لأرمينيا، نتيجة الخسائر الجسيمة التي تكبَّدتها في الرجال والعتاد، وقد وقِّع على إثرها الاتفاق الثلاثي لوقف إطلاق النار، وإرساء السلام والاستقرار برعاية روسيا، إلا أن أرمينيا لم تلتزم باستكمال الانسحاب من الأراضي المتبقية التي كانت ولا تزال تحتلّها، وذلك وفقًا لما ينص عليه الاتفاق الثلاثي.

استغلت أذربيجان في أغسطس الماضي رغبة بعض المتطرفين الأرمن داخل أرمينيا وخارجها (لا سيما في الولايات المتحدة وفرنسا) بالتصعيد ضدها، واستهدافهم بعض الجنود الأذربيجانيين، وقامت بشن حملة عسكرية خاطفة ومحدودة ضد أرمينيا في المناطق المحتلّة، والتي سُمِّيت بـ "الانتقام".

وأدَّت هذه العملية إلى تحرير أذربيجان مزيدًا من المرتفعات، في إقليم ناغورنو قره باغ، من الاحتلال الأرميني، كما سيطرت على مدينة لاتشين، التي مُلئتْ بمستوطنين أرمن، خلال العقود الماضية، كما بسطت أذربيجان سيطرتها على ممر لاتشين الاستراتيجي، بموجب الاتفاق الثلاثي الذي عُقِدَ عام 2020 برعاية روسيّة.

وفي مؤتمر قمة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، الذي عُقِدَ في سمرقند، قال الرئيس الأذربيجاني علييف: "قدمت أذربيجان لأرمينيا خمسة مبادئ أساسية لمعاهدة سلام، تقوم على الاعتراف المتبادل بسيادة الدول، وسلامة أراضيها". من جهتها، تجاهلت أرمينيا هذا الطرح وسط انقسام داخلي بين من يريد السلام ومن يريد التصعيد العسكري. وكان جناح المتطرفين داخل السلطة قد نفّذ انقلابًا ضد رئيس الوزراء الأرميني، عقب حرب عام 2020؛ للإطاحة به، واستعادة التصعيد ضد أذربيجان، لكنه فشل في ذلك. ويتلقى هذا الجناح دعمًا من بعض اللوبيات الأرمنية النافذة في الخارج، لا سيما في واشنطن وباريس.

ويمنع الخلل في موازين القوى، بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، أرمينيا من الذهاب باتجاه الخيار العسكري المفتوح مع باكو. ويعتقد البعض أن مماطلة أرمينيا في تنفيذ الالتزامات، وتطوير القدرات الذاتية، وحشد الحلفاء بالتوازي مع اعتماد سياسة استنزاف لأذربيجان قد يكون بديلًا مناسبًا لها.

تقارير

النفوذ الإيراني في الحسكة السورية

نشر معهد الشرق الأوسط في واشنطن، مؤخرًا، تقريرًا عن نفوذ إيران في الحسكة السورية، ويشير التقرير إلى أن مدينة الحسكة، التي تقع في شمال شرق سوريا، قد شهدتْ توزيع منشورات وملصقات مناهضة للنفوذ الإيراني، في أغسطس الماضي، حيث ظهرت الملصقات في عدة مناطق حساسة في المنطقة المعروفة بـ "المربع الأمني"، التي تخضع لسيطرة جيش النظام السوري، وميليشيات الدفاع الوطني. وقد نُشرت هذه المنشورات للمرة الثانية، خلال هذا الصيف، بحسب التقرير، ويُعتقد أن مجموعة من أبناء عشائر المدينة، الذين يرفضون التمدد الإيراني، يقفون وراء هذا الأمر.

ويتضمن محتوى المنشورات تحذيراتٍ مفادها: أن "نشاطات وانتهاكات الميليشيات الإيرانية تشكّل تهديدًا للنسيج الاجتماعي والعشائري في الحسكة، وتأتي ضمن مساعي إيران لإحداث تغييرات اجتماعية، من أجل إضعاف عشائر الحسكة، وسهولة السيطرة عليهم"، كما تحذِّر من أن "هذه المليشيات تحاول استغلال الوضع الاقتصادي السيء لتجنيد أبناء المدينة؛ لخدمة المشروع الإيراني في المنطقة".

ووفقًا لمصادر محلية، كما يقول التقرير، فإن إيران قد فتحتْ دوراتِ تجنيدٍ جديدة في ريف القامشلي الجنوبي، عن طريق الحاج مهدي، القيادي في حزب الله، الذي أعلن رفع رواتب منتسبي قوات المهام إلى أكثر من 100 دولار، حيث بلغ عددهم حتى مطلع الشهر الماضي أكثر من 1200 منتسب، كما يحاول الحاج مهدي افتتاح مقرَّين إضافيين، قرب طريق m4 جنوب المدينة، حيث يمتلك مقرين سابقين فيها، يُدعى الأول بمقر مكتب النقل، وهو المقر الرئيس لاجتماع قيادات المهام، والثاني مقر الكم، أو الثروة الحيوانية، الذي يُعدُّ مستودعًا للسلاح، ومركزًا لتدريب العناصر الجدد.

ويذكر التقرير أن مصادر خاصة من داخل مدينة الحسكة أكَّدت أن فصيلًا جديدًا يُدعى "سرايا الخرساني"، ويُعرف بتبعيته المباشرة للحرس الثوري الإيراني، قد افتتح مقرًا وسط المدينة، بدعم من قائد الدفاع الوطني المدعو عبد القادر حمو، حيث افتتح المقر، بعد زيارة قام بها الحاج مهدي، برفقة قيادات عراقية للمدينة، وعيَّنَ القيادي العراقي أحمد الكناني والسوري أبو الحسن للمتابعة مع عبد القادر حمو، وذلك بهدف توسيع المقر الجديد، وتحصينه.

وقد وصل عدد عناصر السرايا في المقر الجديد إلى 50 عنصرًا، مع فتح باب الانتساب للفصيل، ودفع رواتب مغرية لهم. بالإضافة إلى مقر استقطاب حزب الله في المدينة، الذي يبلغ عدد منتسبيه أكثر من 200 عنصرًا، ويشكِّل الفصيلان مرجعًا داعمًا لنشاطات قائد الدفاع الوطني، عبد القادر حمو، المعروف بنشاطاته المشبوهة في تجارة المخدرات وترويجها في المحافظة.

وبحسب التقرير، فقد بدأت تنتشر صور قاسم سليماني، وعلي الياسري؛ قائد سرايا الخرساني، وحسن نصر الله بشكل واسع في المدينة، إذ توجد هذه الشعارات على سيارات الدفاع الوطني، ومداخل المقرات العسكرية التابعة للدفاع الوطني. كما بات من الطبيعي أن تسمع في شوارع المربع الأمني أناشيد عراقية تمجِّد السرايا،

والحشد الشعبي، وقاسم سليماني.

ويلفت التقرير النظر بأن إيران لديها أربعة أهداف رئيسة، ترتبط بزيادة نفوذها وترسيخها في محافظة الحسكة، شمال شرق سوريا، وهي:

1) تأمين طريق بديل لميليشياتها عبر العراق، لا سيما أن معبر القائم قرب دير الزور لم يعد آمنًا، على الأرجح، بعد الاستهدافات الأمريكية المتكررة للمنطقة؛ لذا تسعى إيران لتأمين خط إمداد ثانٍ، وبخاصة أن الحسكة تُعدُّ قريبة من منطقة سنجار، وربيعة، وتل عفر العراقية، التي تنتشر فيها قوات من الحشد الشعبي.

2) الترويج للمذهب الشيعي عقائديًا، واستعادة ما يعرف في العقيدة الشيعية بـ "طريق السبايا"، وهو طريق، بحسب الحكاية الشيعية، سلَكَه قتلة الإمام الحسين؛ للوصول إلى دمشق، حاملين معهم عائلة الحسين كأسرى، وهذا الطريق يمتد من الكوفة إلى شمال العراق، ثم قرب مدينة القامشلي، وصولًا إلى حلب.

3) تهيئة الأرضية لتكون شريكة وفاعلة في أي اتفاق يحصل بخصوص مستقبل المنطقة، وبخاصة مع بوادر التقارب التركي-الروسي-الإيراني، في مواجهة تهديد حزب العمال الكردستاني، والسعي لإعادة فتح العلاقات بين أنقرة ودمشق، لا سيما أن الدول الثلاث تطالب القوات الأمريكية بالانسحاب من منطقة شرق الفرات.

4) تكرار تجربة العراق، ودفع القوات الأمريكية إلى الانسحاب، أو تخفيف نشاطها، من خلال مزيد من الضغط على القواعد الأمريكية. وإذا صدقت تهديدات وكلاء إيران في الحسكة، باستهداف طرق الدوريات الأمريكية، سيشكِّل هذا تهديدًا حقيقيًا لطرُق إمداد قوات التحالف الدولي وتحرُّكها في المحافظة.